د. أبو بكر حسن عمر البقَّار
كلية الآداب ـ جامعة بني وليد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعــد:

فقد اعتنى العلماء الأوائل بدراسة حروف المعاني، وهي مع قلّتها وتيسّر الوقوف على جملتها فقد كثر دورها، وبعُد غورها، فعزّت على الأذهان معانيها، وأبتْ الإذعان إلاَّ لمن يعانيها، لها دلالات متعددة واستعمالات متنوعة، ومن خلال التعامل مع النصوص نستطيع الوقوف على معنى الحرف ودلالته، وقد عمدت في هذا البحث إلى منهج الوصف والتحليل، فشملت الدراسة النحوية بعض نصوص القرآن دراسة وتطبيقاً، فعرضت لبعض الآيات القرآنية مبيناً آراء النحويين حولها، وكذلك المفسرين، وقد حاولت في هذا البحث دراسة كل ما يتعلق بـ(قد) في اللغة والقرآن، سائلاً الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله خالصا لوجهه، وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

المبحث الأول: مفهوم الحرف .

الحرف لغة: الحَرفُ مِنْ كلِّ شيءٍ :طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ، ومِنَ الجَبَلِ: أَعْلاَهُ... ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[1]، أي: وَجْهٍ واحدٍ[2].

وأمّا في الاصطلاح، فقد وقف النحاة مختلفين في تحديد حدِّ الحرف وبيان ماهيته، فسيبويه عدّه قسيماً ثالثاً للفعل والاسم؛ فالحرف عنده: "ما جاءَ لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعلٍ نحو: ثمَّ، وسَوْفَ، وواو القسمِ، ولامُ الإضافةِ، ونحوها"[3].

وليس في تعريف سيبويه تحديد واضح لمعنى الحرف فقوله:"جاءَ لمعنىً"، لم يتحدَّدْ هل المعنى في نفسهِ أم معَ غيره؟.

وإن كان النحاة قد قصدوا بحروف المعاني تلك الحروف التي تأتي مع الأسماء والأفعال لمعان، فإنّ اختلافاً نشأ بينهم حول وظيفة الحرف ومعناه، فالزجّاجي يرى أنَّ الحرف: "ما دل على معنى في غيره"[4]، وهذا يعني أنّ معناه يتحدَّد حال دخوله عنصرا في الجملة، وأمَّا وحْدَه فلا معنى له أصلا، ومثال ذلك (مِنْ) فإنها تدخل الكلام للتبعيض، فهي تدل على

---

(1) سورة الحجّ، آية:11.

(2) ينظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، منشورات دار الحديث، القاهرة، 2008م، مادة:(حرف). ص/799 .

(3) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط/ 3، القاهرة، 1988م: 12/1.

(4) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/3، 1979م: ص/54 .

تبعيض غيرها، لا على تبعيض نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية لغيرها[1].

ولكن هناك من يرى في الحرف دلالة في نفسه مجرداً من أيّ تركيب، بيد أنها دلالة ناقصة، وتمامها: هو دخول الحرف ضمن جملة أو تعبير، فالفرق بينه وبين دلالة الفعل أو الاسم، أنَّ كل واحد من الاسم والفعل يُفهم منه في حال الإفراد عين ما يُفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، فإنَّ المعنى المفهوم منه في حال التركيب أتمّ ممَّا يُفهم منه عند الإفراد[2].

ومن جهة أخرى يبدو أنَّ هناك تداخلاً بين مُصْطلَحَي الحرفِ والأداةِ، فسيبويه في معرضِ حديثه عن أحْرفِ القَسَمِ نجده يقول: "وللقَسَمِ والمُقْسَمِ بهِ أدواتٌ في حُروفِ الجرِّ، وأكثرُها (الواو)، ثُمَّ (الباءُ)، يدخُلانِ على كلِّ محلوفٍ به..."[3].

وأظنُّ أنَّ التعبيرَ بمصطلح الأداة أقدمُ من التعبير بمصطلح الحرف ولذلك قال ابن جني: "سَمَّى أهلُ العربيةِ أدوات المعاني حروفاً، نحو:(مِنْ)، و(قَدْ)، و(في)، و(هَلْ)، و(بَلْ)، وذلك لأنَّها تأتي في أوائلِ الكلامِ وأواخرهِ في غالبِ الأمرِ، فصارتْ كالحروفِ والحدود لهُ"[4].

---

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص/54 .

(2) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت 1979م:4/1 .

(3) الكتاب: 496/3.

(4) سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/2،

حتى إذا وصلنا إلى القرنين السادس والسابع الهجريَين، بدا لنا أنَّ مُصطلح الأداة يتوسَّعُ شيئاً فشيئاً ليشملَ الأسماءَ والأفعالَ، وهذا هو المشهور في استعمال المتأخرين، فهم يعبِّرونَ بالأدوات عن حروف الشَّرط وأسماء الاستفهام، يقول ابن خروف: "الحرفُ: كلُّ كلمةٍ فائدة معناها فيما تدخل عليه من اسمٍ أو فعلٍ، أو فيهما"[1].

أمَّا ابن هشام الأنصاري، فقد تناولها من جانب موسّع في باب تفسير المفردات وذِكْر أحكامها، وشرح ذلك بقوله: "وأعني بالمفرداتِ الحروفَ وما تَضمَّنَ معناها مِنَ الأسماءِ والظروفِ"[2].

ثم جاء من بعده السيوطي فاستبدل لفظ (المفردات) بـ(الأدوات)، ثم فسَّرها بقوله: "وأعْني بالأدواتِ الحروفَ وما شاكلَهَا مِنَ الأسماءِ والأفعالِ والظروفِ"[3].

أمّا المحدثون فقد أطلقوا مصطلح الأداة في دراستهم، لتدل على الأسماء والحروف، والنواسخ، والظروف، فالأداة عند الدكتور تمّام حسّان:

=1993م:15/1.

(1) شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط/1، 1419هـ: 254/1.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/6، بيروت 1985م:65/1.

(3) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بالمملكة العربية السعودية، 1004/3.

مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، ولها معان أخرى كالربط، والزيادة، وتضمين معاني جديدة، وبناؤها على حرف أو حرفين أو أكثر، وتشتركُ الأدواتُ جميعاً في أنَّها لا تدلُّ على معانٍ مُعجمية، ولكنها تدلُّ على معنىً وظيفيّ عام هو التَّعليق، ثم تختص كلّ طائفةٍ منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصّةٍ كالنفي والتأكيد[1].

المبحث الثاني

خصائص حروف المعاني وسماتها

تنقسم حروف المعاني إلى مجموعة من الفئات، من حيث الإعمال وعدمه، ومن حيث الاختصاص وعدمه .

فهناك الحروف العاملة، وهناك الحروف المهملة غير العاملة، فالعامل منها ما أثَّرَ فيما دخل عليه رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، والمهمل منها هو الذي لا يؤثّر في مدخوله من الناحية الإعرابية، وإنْ أثّر معنىً[2].

ويرتبط **العمل** بالاختصاص، إذ الأصل في كل حرف يختصّ أنْ يعمل فيما اختصّ به، هذا إذا لم يكن هذا المختصّ كالجزء ممّا اختصّ به، مثل:(الألف واللاّم) التي للتعريف في الاسم، و(السين) التي للاستقبال في الفعل، فإن كان كذلك بطل عمله؛ لأنه صار جزءاً ممّا دخل عليه، وجزء

---

[1] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط/2، مصر، 1979م: ص/ 123 – 125 .

[2] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/1، 1992م: ص/27.

الشيء لا يعمل في كلّهِ[1].

وتنقسم الحروف من حيث الاختصاص إلى ثلاثة أقسام[2]:

1. ما كان مختصّاً بالاسم: كحروف الجرّ، وحروف التأكيد، وحروف النداء.
2. ما كان مختصّاً بالفعل: كحروف الجزم، والحروف المصدرية، وحروف الاستقبال، و(قد).
3. ما كان مشتركاً بين النوعين السابقين كـ(هل) الاستفهامية، وحروف العطف.

وإذا عَمِل الحرف في الاسم فأصله أنْ يعمل الجرَّ؛ لأنه العمل المخصوص بالاسم، ولا يعمل الرفع ولا النصب، إلاَّ لشبهه بما يعمل كـ(إنّ) وأخواتها، فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لشبهها بالفعل، ولولا شبه الفعل لكان حقها أنْ تجرَّ، لأنه الأصل، وقد جرّوا بـ(لعلّ) في لغة عقيل، منبهة على الأصل.

وأما المختص بالفعل فحقه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أنْ يعمل الجزم، لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم، ولا يعمل النصب إلاَّ لشبهه بما يعمله، كـ(أنْ) المصدرية وأخواتها، فإنها لمَّا شابهت نواصب الاسم نصبت، ولولا ذلك لكان حقها أنْ تجزم.

وأما المشترك فحقه ألاَّ يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف

---

[1] ينظر: همع الهوامع: 27/1.

[2] ينظر: الجنى الداني: ص /25.

هذا الأصل أحرف، منها(ما) الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل (ليس)، لشبهها بها، وأهملها بنو تميم على الأصل.

إذن فعمل الحروف بالأصالة ينحصر في: (الجرّ والجزم)، وأمّا العمل بالشبه بما يعمل فينحصر في(الرفع والنّصب).

وتقسم حروف المعاني من حيث تأثيرها في المعنى واللفظ فيما دخلتْ عليه إلى ستة أقسام[1]:

أوّلاً: ما يغيّر اللفظ والمعنى، مثل:(لَيتَ)، فتغيّر اللفظ برفْع الاسم ونصب الخبر.

ثانياً: ما يغيّر اللفظ دون المعنى، مثل:(إنَّ)، فتأكيد الشيء لا يغيّر معناه .

ثالثاً: ما يغيّر المعنى دون اللفظ، مثل:(هل)، فهي تنقل معنى الكلام من الخبر إلى الاستخبار.

رابعاً: ما يغيّر اللفظ والمعنى، ولا يغيّر الحكم، كاللاّم في قولهم: (لا يَدَي لِزَيدٍ)، فاللاّم الداخلة على(زيد) غيّرتْ اللفظ بجرّ الاسم، وغيّرتْ المعنى بإفادتها الاختصاص، ولم تغيّر الحكم؛ لأنَّ الحكم حذف النون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها.

خامساً: ما يغيّر الحكم فقط، ولا يغيّر اللفظ ولا المعنى، كاللاّم في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ

---

[1] ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957م: ص/ 12، فما بعدها.

لَرَسُولُهُ﴾[1]، فاللاّم علّقت الحكم؛ لأنها علّقت الفعل عن العمل.

سادساً: ما لا يغيّر لفظاً، ولا معنىً، ولا حكماً، نحو ما الزائدة في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2].

وقد حصر ابن فلاح اليمني فوائد الحرف في خمس فوائد، هي: الربط، أو النقل، أو التأكيد، أو التنبيه، أو الزيادة[3].

المبحث الثالث

(قد) الحرفية، اختصاصها بالفعل، وشروطها فيما دخلتْ عليه:

أوّلاً: اختصاصها بالفعل:

(قد): من الحروف المختصة، فـ"لا يُذكرُ بعدها إلاَّ الفعلُ، ولا يكون الذي يليها غيرُه، مُظهراً أو مُضمراً، فممَّا لا يليه الفعلُ إلاَّ مظهراً: (قد، وسوف، ولمَّا)، ونحوهن. فإن أضطُرَّ شاعرٌ فقدم الاسمَ وقد أوقعَ الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلاَّ النَّصبَ، وذلك نحو: (لم زيداً أضْربْهُ)، إذا اضطرّ شاعرٌ فقدَّم لم يكنْ إلاَّ النصبُ في (زيدٍ) ليس غيرُ، لو كان في شعر؛ لأنَّه يُضمرُ الفعلَ إذا كان ليس ممَّا يليه الاسمُ... ولو قلتَ:(سوف زيداً أضربُ) لم يحْسُنْ، أو (قد زيداً لقيتُ) لم يحْسُنْ ؛ لأنـــها

---

[1] سورة المنافقون، آية:(1)

[2] سورة آل عمران، آية:(159)

[3] ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، تقي الدين أبي الخير منصور اليمني النحوي، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، مطبوعات دار الشئون الثقافية العامة، بغداد– العراق، ط/ 1، 1999م: 179/1.

أنّما وُضِعتْ للأفعالِ"[1].

إلاَّ أنَّ (قد) على الرغم من اختصاصها لم تعمل، وعلل ابن الوراق ذلك بأنها أصبحتْ جزءًا من الفعل وجرتْ في ذلك مجرى بعض حروفه، فلهذا لم تعمل شيئاً وفارقتْ سائر العوامل[2]، فـ"الحرف إذا نزلَ منزِلة الجزء منَ الكلمة لم يعمل فيها؛ لأنّ أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض،... و(قد) مع الماضي بمنزلة فعل الحال، فنزلت منزلة جزئه ... فاختصاص الحرف شرط عمله، ونزوله منزلة الجزء مانع من العمل"[3].

ثانياً: شروطها:

تدخل(قد) الفعل على الماضي شرط أنْ يكون متصرفاً، وعلى المضارع، شرط تجرّده مِن جازم، وناصبٍ، وحرف تنفيس[4].

وهذه الشروط التي وضعها النحاة لاشك أنّها تجعل الباحث يفكر في معاني هذه الأدوات التي لا يجوز اجتماعها مع(قد)، فيجد أنها إمّا أنْ تدلّ على الإثبات في المستقبل، أو على النفي في المستقبل، أو على الأمر والنهي المتوقع وقوعهما في المستقبل.

يضاف إلى ذلك أنّ(قد) لا تجتــمع مع حروف النفــي ســواء النافيـة

---

[1] الكتاب: 98/1.

[2] ينظر: علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بغداد 2002م، ص/175.

[3] بدائع الفوائد، لابن قيّم الجوزية، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (د-ت)، 91/1.

[4] ينظر: الجنى الداني: ص/254.

للحال، أو الاستقبال؛ لِتنَافي معانيها مع معنى(قد)، وهذه الأدوات المنافية لـ(قد) هي:

- **السين، وسوف:** فلا يجوز أنْ تجتمع(قد) مع السين، ولا مع سوف؛ لأنَّ(قد) للحال، والسين وسوف، تخلّصان الفعل للاستقبال، ولا يجوز أنْ يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال في حال واحد[1].
- **الأمر والنهي:** لا يجوز أن تجتمع(قد) مع لام الأمر، ولا مع(لا الناهية)؛ لأنَّ الأمر والنهي لم يقعا بعدُ، فلم يكن فِعْل تقرّبه(قد) وتثبته للحال[2].
- **أدوات الشرط:** فأدوات الشرط ممّا لا يجوز اجتماعها مع(قد)، فلا يقال مثلاً:(إنْ قد قامَ زيدٌ قمتُ)، "وإنّما لم تقع(قد) بعد الشرط؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال، والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه، وقلبه إلى الاستقبال"[3].
- **حروف النفي:** وهذه الحروف هي:(ما)، و(لن)، و(لا)، فلا يجوز اجتماع(قد) مع حرف النفي سواء كان مع الماضي، أو المضارع، وإذا سُبق الفعل الناقص بنفي امتنع ذكرها وتقدير إضمارها، "لأنـها توكيـد، والجَحد لا

---

(1) ينظر: الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط/1، 2002م: ص/21 .

(2) ينظر: الفوائد والقواعد: ص/22 .

(3) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 2000م : 364/4 .

يؤكّد؛ ألا ترى أنك تقول:(ما ذهبتُ)، ولا يجوز: ما قد ذهبتُ"[1].

فقوله:(ما قد ذهبتُ) نفي للذهاب بـ(ما)، وذِكْرُ(قد) معها إثبات له، فيكون الكلام منفيّاً مثبتاً، وهذا تناقض وتضاد لا يجوز اجتماعه في التركيب.

لكنّ اشتراط الإيجاب في مدخول (قد) – ماضياً أو مضارعاً؛ ليكون مطابقاً لما تجري عليه نصوص اللغة– ليس على إطلاقه، فما هو مفهوم من كلام المتقدمين أنَّ شرط الإثبات مقتصر على الفعل الماضي، أما المضارع فدلت النصوص وكلام أئمة اللغة واستعمالاتهم اللغوية على جوازه.

فمن تلك النصوص قولهم في المثل: (قد لا يُقاد بي البعيرُ)[2]، ومنه قول الأعشى[3]:

وقَدْ قَالَتْ قُتَيلَة إذْ رَأَتْنِي وَقَدْ لاَ تعدَمُ الحَسناءُ ذاماَ

كذلك لا يجوز اجتماع(قد) مع الفعل الواقع في خبر(عسى)، فلا يجوز أنْ تقول:(عسى قد قام)؛ "لأنَّ ما بعدها لا يكون ماضياً؛ فإنْ جِئتَ بـ(يكون) مع(عسى) .... صلح ذلك فقلتَ: عسى أنْ يكون قد ذهب"[4]،

---

[1] معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرون، منشورات عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1983م:282/1.

[2] قاله سعد بن زيد مناة، وقد أسنَّ حتى لم يطق ضبط بعير يركبه، فكان ابنه صعصعة يوماً يقود به جمله فقال ذلك، ينظر: المستقصى في أمثال العرب: 192/2.

[3] شرح ديوان الأعشي، تحقيق/ لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، بإشراف: كامل سليمان، ط/1: ص/ 193.

[4] معاني القرآن، للفراء: 24/1، 25 .

فخبر(عسى) لا بدّ أنْ يكون فعلاً مستقبلاً، وألزموه(أنْ) لِتُدْخِلَه في الاستقبال وتُبعده من الحال[1]، ولذلك لا يجوز اقترانه بـ(قد)؛ لأنها للحال، وخبر(عسى) للاستقبال، فالدلالتان متضادتان، وقد يكون لذلك علّة أخرى وهي أنَّ الأفعال الجامدة كـ(عسى، وليس، ونعم، وبئس) أفعال جامدة، وصيغهنّ لا تدل على الزمان[2].

ثالثاً: الفصل بينها وبين الفعل.

لا يجوز الفصل بين(قد) والفعل، إلاَّ بالقَسَم، فمنزلة(قد) من الفعل كمنزلة الألف واللاّم من الاسم، فهي تدخل على فعل متوقّع، وهي نقيض (لمّا)، و(لمَّا) حرف جازم ولا يُفصل بينه وبين الفعل[3].

وعدَّ المالقي الفصل ضرورةً، ذلك أنَّ(قد) مع الفعل مختصة به، لازمة له، تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلاَّ في الضرورة كقول الشاعر[4]:

---

(1) ينظر: الفوائد والقواعد: ص/579 .

(2) ينظر: مغني اللبيب: 195/1 .

(3) ينظر: الكتاب: 114/3، 115.

(4) هذا البيت مُركّبٌ من شِعْرَي شاعريْنِ، فالمصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره: ومَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنا، ينظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ: علي فاعور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/1، 1987م: ص/389.

وأمّا بيت الشاهد فهو:

أَخالدُ قد والله أوطأت عَشوة وما العاشقُ المسكين فينا بسارقِ

أَخالدُ قد– واللهِ– أوطأت عَشوة وما قائلُ المعروفِ فينا يُعنّفُ

وكقولهم:(قد لَعمري بِتُّ ساهراً)، وقولهم: (قد واللهِ أَحْسَنْتَ)[1] .

إذن فـ(قد) حرف يفيد التحقيق، والتقريب في الحال، فلا يجوز اجتماعه مع حرف يدل على إثبات الاستقبال، أو نفيه، أو توقّعه، كما لا يجوز اجتماعه مع حرف النفي للماضي، أو المضارع؛ لِمَا في ذلك من تضادّ المعنى، وتناقضه.

رابعاً: هل لها الصدارة في الجملة؟:

يرى كثير من النّحاة أنَّ(قد) لا تلزم الصدارة في الجملة، فهي كـ(السين)، و(سوف)، و(لم)، و(لمَّا)، و(لا) الناهية تنزل منزلة الجزء من الفعل، فيقدّم معمول ما بعدها عليها، وليس لها صدر الكلام، وأمّا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[2] فصحَّ الابتداء بها لأنها كانت جواباً لمتوقع؛ لأنّ القوم توقعوا عِلْم حالهم عند الله فقيل لهم: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[3].

وأمّا السّهيلي فقد شذّ عن الجمهور وذهب إلى أنّ (قد) ممَّا له صدر الكلام؛ فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها؛ إذ يقول: "فإن أدخلتَ على

=وقاله أخ ليزيد بن عبد الله البجلي، ينظر: خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/4، 2004م: 607/2.

[1] ينظر: مغني اللبيب: 227/1.

[2] سورة المؤمنون، آية:(1).

[3] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: السّيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(د. ط): ص/158.

الماضي (قد) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) التي للاستئناف، وقبُح حينئذٍ:(أمسِ قد قامَ زيدٌ)، كما قبُح:(غداً سيقوم زيد"[1]. وأيّده ابن قيم الجوزية في ذلك ونقل كلامه بنصه[2].

وردَّه الشيخ عضيمة، بقوله: "لو كان الأمر كما زعما ما جاز أنْ يُنصب الاسم على الاشتغال قبل(قد)؛ لأنَّ ما لا يعمل لا يُفسر عاملاً، وقد وجب الرفع قبل ما له صدر الكلام، وجاء نصب الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى[3]: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾"[4].

وما ذكره الشيخ عضيمة صحيح؛ فجواز النصب على الاشتغال دليل على عدم التصّدر، إلاَّ أنّه غير ملزم لهما؛ لإمكان أنْ يمنعا النصب على الاشتغال بناءً على مذهبهما في صدارة (قد)، كما أنّ الآية محتملة لأوجه إعرابية أرجح من نَصْبِ (رُسُلاً) على الاشتغال، وقد ذكرها أبو حيان في البحر المحيط[5].

---

(1) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1992م: ص/ 123.

(2) ينظر: بدائع الفوائد: 90/1.

(3) سورة النساء، آية: (164).

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عُضيمة، دار الحديث، القاهرة: القسم الأول: 305/2 ، 306.

(5) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط/1، 1993م: 314/3، 415 .

وقد ورد السّماع على عدم لزوم صدارة (قد) في قول عَمرو بن قنعاس[1]:

أَلاَ يا بَيْتُ أَهلَكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلَّ ذَنْبٍ قدْ جَنَيْتُ

فأصل الكلام:(كَأَنِّي قدْ جَنَيْتُ كُلَّ ذَنْبٍ)، فتقديم معمول الفعل دليل واضح على عدم لزوم (قد) صدر الكلام، وقد نصّ على ذلك أبو حيان بقوله: "ويجوز تقديم منصوب الفعل عليها، مثال ذلك:(زيداً قد ضربتُ)، وزيداً قد أضْربُ"[2] .

وقد تتبّعتُ هذا الشاهد، فوجدتُ له رواية أخرى عند البغدادي تبعده عن الاستشهاد به، وهو على النحو التالي:

أَلاَ يا بَيْتُ أَهلَكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلَّ ذَنْبِهِمُ جَنَيْتُ[3]

وعلى هذه الرواية يخرج البيت من الاستشهاد به على تقدّم معمول الفعل المتصل بـ(قد) عليه، وإنْ سلّمنا أنَّ أيدي النحاة لم تَطَلْ هذا الشاهد بالتغيير والتحريف، وأنَّ معمول الفعل المتصل بـ(قد) تقدم عليه فلا يعدو أنْ يكون هذا شاهداً واحداً مُغايراً لظاهرة موقعية تنتظم مُعظم تراكيب اللغة العربية، ولا يمكن إغفال حقّ الصدارة للفظٍ من ألفاظ العربية لمجرّد ورود شاهد واحد يخالف نمطاً لغويّاً مطّرداً في تراكيب العربية.

---

[1] البيت في خزانة الأدب:459/1، 460.

[2] ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، منشورات مكتبة الخانجي، القاهر:256/3 .

[3] ينظر: خزانة الأدب: 52/3 .

خامساً: دخول اللام على (قد):

وردتْ هذه الصيغة في القرآن الكريم في نحو(183) موضعاً، كلها بصيغة الماضي ما عدا آيتين فقط، جاء الفعل فيهما بصيغة المضارع، وهما: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾[2].

وقد عدَّ سيبويه اللاّمَ الداخلة على (قَدْ) لامَ قَسمٍ، وفي الاستعمال القرآني ما يؤيد ذلك، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ﴾[3]، فأدخل هذه التركيبات في أسلوب القسم؛ "لأنّه كأنّه قالَ: واللهِ لقدْ فَعَلَ"[4].

فسيبويه لا ينظر إلى الناحية الزمنية، بل كان اهتمامه ينصبّ على مناحٍ أخرى تتعلق بتصنيفات الأساليب اللغوية كالنفي والإثبات والتأكيد والقَسَم.

ويقول المبرِّد: "وإنْ وَصَلْتَ اللاّمَ بـ(قد) فجيّدٌ بالِغٌ، تقول: والله لقد رأيتُ زيداً، والله لقد انطلق في حاجتك"[5]، أمَّا (اللاَّم) فللربط، وأمّا (قد)؛ فلأنها للتقريب، وذلك يحقق الفعل في نفس السامع[6].

---

[1] سورة الحجر، آية:97.

[2] سورة النحل، آية:103.

[3] سورة النحل، آية:63.

[4] الكتاب: 117/3.

[5] المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت (د- ت) : 335/2.

[6] ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، 1990م: 201/1.

ويقول الرمَّاني: "وإذا دخلت لام القسم على الفعل الماضي كانت معها (قد)، كقولك: والله لقد قام زيدٌ"[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[2]، وقال كُثيّر عزّة[3]:

لقدْ كذبَ الواشُون مَا بُحتَ عندهُم بِليلى، ولا أَرْسلتُهُم بِرَسيل

ويرى ابن عصفور أنَّ القسَمَ إذا أُجيب بماضٍ متصرف مُثبت، فإنْ كان قريباً من الحال جيء بـ(اللام)، و(قد) جميعاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[4]، وإنْ كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله[5]:

حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ ولاَ صَالِي

فأدخل اللاّم على جواب(حلفتُ)، وهو: (ناموا)، من غير(قد)[6].

وعلّق ابن هشام علىَ البيت والآية قائلاً: "والظّاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية: لقد فضّلك الله علينا بالصبر وسيرة

---

(1) معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/2، مكة المكرمة 1986م: ص/54.

(2) سورة الأحزاب، آية:21.

(3) البيت في ديوانه، ص110، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، منشورات دار الثقافة، بيروت – لبنان، 1971م.

(4) سورة يوسف، آية:91.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه، شرح: حسن السندوبي، ط/4، القاهرة 1959: ص/32، وفي الخزانة: 221/4.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، 1974م: 527/1.

المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متّصف به مذ عَقَل، والمراد في البيت: أنهم ناموا قبل مجيئه"[1].

وأمّا الرضي فقد أطلق على هذه اللام (لام الابتداء)، ووصفها بأنها: "لا تدخل على الماضي وإنْ كان أحد جزأي الجملة، لبعده عن مشابهة الاسم، فإذا دخلت (قد) كثر دخول لام الابتداء عليه نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾[2]، وذلك لأنها تقرّب الماضي من الحال فتصيّر الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى (قد)؛ لأنَّ في (قد) أيضاً معنى التحقيق والتوكيد"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[4]، ذهب أبو حيان إلى أنّ(اللاّم) الداخلة على(قد) تحتمل أمرين: إمّا أنْ تكون لام توكيد، وتسمى لام الابتداء في نحو:(لزيدٌ قائمٌ)، ومن أحكامها أنَّ ما في حيزها لا يتقدم عليها، إلاَّ إذا دخلت على خبر(إنَّ)، ويحتمل أنْ تكون جواباً لقسم محذوف، ولكنه جيء على سبيل التوكيد[5].

ومع أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متّفقين في المعنى، إلاَّ وقد فُصِلَ

---

[1] مغني اللبيب: 196/1.

[2] سورة آل عمران، آية:(181).

[3] شرح الكافية في النحو، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بني غازي، ليبيا، ط/2، 1986م: 310/4.

[4] سورة البقرة، آية:(65).

[5] ينظر: البحر المحيط: 408/1.

بينهما، نحو:(إنَّ زيداً لقائمٌ)، إلاَّ أنّه وقع الجمع بين اللاّم و(قد) مع أنَّ في كليهما معنى التحقيق والتأكيد؛ والعلة في ذلك هي أنَّ: (قد) يشوبها معنيان آخران: هما: التقريب والتّوقع، فلم تكن بحثاً للتحقيق[1].

ويبدو من كلام النحويين السابق أنَّ هناك نوعين من اللامات تدخل على (قد)، الأولى تسمى (لام الابتداء) أو اللام المؤكدة، نحو: (إنك لقد قلت حقاً)، والثانية: الواقعة في جواب القسم وتسمى: (لام الجواب)، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[2].

المبحث الرابع

معاني(قَدْ) مع الماضي

وردتْ هذه الصيغة في القرآن الكريم في نحو(226) موضعاً، وتشير هذه الصيغة إلى دلالة زمنية غير محدّدة في الماضي، وعبارة سيبويه: "وأمّا الفِعلُ فأَمثلَة أُخِذَتْ من لفْظِ أحداثِ الأسماءِ، وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى..."[3]، هي إشارة إلى قسم زمنيّ هو الماضي الذي يحتمل القُرْبَ والْبُعْدَ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾[4]، وليس عن دلالة جهة في هذا القسم (الماضي القريب، أو الماضي البعيد).

وقد علّق ابن الطراوة على كلام سيبويه بقوله: "يعني لِمَا مَضَى من

---

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 186/2.

[2] سورة يوسف، آية:(91).

[3] الكتاب: 12/1.

[4] سورة النحل، آية:(4) .

الحدَثِ، ولم يَجْرِ للزّمان ههنا ذِكْرٌ، فَقولُكَ:(قَعَدَ) دليلٌ على قُعُود انقضى بعْدَ وُجُودٍ"[1]، فإذا قلتَ:(قَامَ) فإنه يصلح لجميع ما تقدمك من الأزمنة[2].

وأما فيما يتعلق بجهة القُرْب، أو البُعْد، فإنها تتحصّل إمَّا من تركّبه مع الأدوات، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾[3]، أو من مادة الصيغة نفسها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[4].

ويذكر النحاة لـ(قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معانٍ؛ هي: التحقيق، والتّوقع، والتقريب، وهذه المعاني قد تجتمع، وقد تفترق، وسنفصِّل الحديث عنها على النحو التالي.

أوّلاً: التحقيق:

التحقيق معناه: التوكيد، ومعناه أيضاً تحقّق حصول الحدث في الماضي، والتحقيق لا يفارق(قد) البتّة، وأمّا التّوقع والتقريب فقد يتخلَّفانِ أو يتخلّف أحدهما[5].

---

[1] رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطاء في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط/2، 1996م: ص/21.

[2] ينظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د– ت): 110/8.

[3] سورة البقرة، آية:(134) .

[4] سورة فاطر، آية:(24) .

[5] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 444/4، 445.

فمن ورود(قد) للتحقيق قوله تعالى:﴿قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾[1]، فجيء بـ(قد) للتحقيق والتأكيد، وليستْ للتّوقع؛لأنّ المراد إثبات الدعوى ببرهانها، لا بيان تعدد الحجة فكأنه قيل:(قد جئناك بما يثبت مدعانا)[2].

ومن ورود(قد) لغير التّوقّع قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَامَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾[3]، وهو غير متوقّع منها، وهو لم يقع بدليل قولهم: ﴿يَاأُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[4]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾[5]، وهو غير متوقع، بدليل قولهم: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾[6].

ومِنْ تخلّف التقريب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[7]، وقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾[8]، وهذا ليس فيه معنى التّوقّع؛ لأنهم لم يكونوا يتوقعون خلْقَ السموات، وقد خُلِقتْ قبل أنْ يُخلق البشر، بل فيه معنى التحقيق فقط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

[1] سورة طه، آية:47.

[2] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت:16 /198 .

[3] سورة مريم، آية:27.

[4] سورة مريم، آية:28.

[5] سورة البقرة، آية: 247.

[6] سورة البقرة، آية: 247.

[7] سورة آل عمران، آية: 184.

[8] سورة المؤمنون، آية: 17.

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾[2]، فإنه ليس فيها توقّع ولا تقريب[3] .

ثانياً: التقريب:

ويقصد به تقريب الحدث من الحال، يقول ابن يعيش: "(قد) حرف معناه التقريب؛ وذلك أنك تقول:(قامَ زَيدٌ)، فتُخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلاَّ أنّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرنته بـ(قد) فقد قرّبته ممّا أنتَ فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامتْ الصلاة، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان"[4].

وأمَّا سيبويه ففي كل تطبيقاته لم تَرِد إشارة إلى تسمية زمنية مضافة إلى المركّب(قَدْ فَعَلَ)، أو إلى فروق في الجهة الزمنية بين(قَدْ فَعَلَ)، و(فَعَلَ)؛ بل إنّ كلامه أشعر بأنّ(قَدْ فَعَلَ) يدل على زمن ماض وحسب، قال: "ألاَ ترى أنّ قولكَ:(قَدْ ذَهَبَ) بمنزلة قولكَ: قَدْ كانَ منهُ ذَهَابٌ"[5]، فالماضي لا يُقصدُ بهِ إلاَّ المُضِيّ دون تعرُّضٍ لِقُربٍ أو بُعْدٍ[6].

---

[1] سورة الحِجر، آية: 10.

[2] سورة الحِجر، آية: 26.

[3] ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات شركة العاتك، القاهرة، ط/2، 2003م: 269/3، 270.

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 147/8.

[5] الكتاب: 34/1.

[6] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، منشورات دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط/1،2005م: 101/1.

فجملة:(قَدْ فَعَلَ) تشير إلى جملة سابقة هي:(هَلْ فَعَلَ؟)، ومن هذا القبيل فإنَّ قول المؤذّن:(قدْ قامتْ الصّلاةُ) فإنها لقوم ينتظرون فيسألون: هَلْ قامت الصّلاةُ؟[1].

وما نريد أنْ نُبيّنه هنا أنَّ المركّب(قد فَعَلَ) شأنه شأن صيغة(فعل) يدل على ماض قد يكون مطلقاً أو قريباً، أو بعيداً، وإذا كانت قد ذُكرتْ استعمالات أخرى يتّجه فيها المركب(قد فعل) إلى التعبير عن الماضي القريب، فإنَّ استعمالات أخرى تبيّن اتّجاه صيغة(فعل) إلى التعبير عن الزمن ذاته، ولذلك فقد: "ألْحقتْ العربية(قَدْ) ببناء(فَعَلَ) ليدلّ المركّب على معنى زائد على ما يدل عليه البناء المطلق نفسه من تأكيد وقوع الحدث، وإزالة الشكّ في وقوعه... ولكن لهذا المركّب في الاستعمالات دلالات أخرى غير ما ذكرت وهي الدلالة على وقوع الحدث في زمان قريب من الحاضر"[2].

وهذا يعني أنَّ التغيرات الزمنية التي تطرأ على الأفعال تأتي في أغلبها من استعمال الأدوات كـ(قد)؛ إذ أغلب الباحثين القدماء وبعض المعاصرين قد ألصقوا دلالة زمنية بـ(قَدْ)، و(لَمّا)، يقول الكفوي: "الفعل الماضي يحتمـل كلّ جزءٍ من أجـزاء الماضـي، وإذا دخلتْ عليه (قد) قرّبته

---

[1] ينظر: الزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: ص/232 .

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت 1964م: ص/ 150.

من الحال، وانتفى عنه ذلك الاحتمال"[1].

والحال عند الفارسي: هو الفعل الذي يتطاول وقته، ويخرج إلى الوجود جزءاً بعد جزءٍ، وشيئاً فشيئاً، ولتقريب الماضي من الحال أدخلوا عليه (قد)، ومع ذلك فالماضي باقٍ على أصله، وهذا المعنى ليس يخرجه من أن يكون ماضياً[2].

وقد أوضح أبو حيّان معنى الحالِ بقوله: "لم يَعْنُوا بالحالِ(الآنَ) الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنّما يعنون الماضي غير المنقطع"[3]، أو هو الإعراب عن وقوع أحداثٍ في زمان يقرُب من زمن التكلّم، أي: الحال، كقولهم: (قد قامت الصلاة)[4] .

ويقول المرادي نقلاً عن ابن الخبّاز: "إذا دخلَ(قَدْ) على الماضي أثَّر فيه معْنَيَينِ: تقريبه من الحال، وجعْله خبراً منتظراً"[5].

وفصل السيوطي قائلاً: "وتكون لتقريب الماضي من الحال، تقول:(قامَ زيدٌ)، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإذا قلت:(قدْ قامَ)،

---

(1) الكليّات: للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1993م: 208/5.

(2) ينظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط/1985م: 699/1، 700 .

(3) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان: 82/1 .

(4) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط/3، 1983م: ص/32.

(5) الجنى الداني: ص/271.

اختص بالقريب"[1]، من أجل ذلك جوّزوا اقتران(الآن) أو(الساعة) به، فيقال:(قَدْ قامَ الآن) أو:(السَّاعة)[2].

إذن فـ(قد) تُقرِّب الماضي مِنَ الحالِ، ومنه قول المؤذن:(قدْ قامتْ الصّلاة) لابُدَّ فيه مِنْ معنى التَّوقّع [3]، فهذا أمرٌ ليس من شأنه أن يشكّ السامع في أنّه يقع [4].

ويلحظ أيضاً مجيء(قد) قبل أفعال المقاربة كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾[5]، وقد وُضعتْ هذه الأفعال للدلالة على قُربِ وقوع الخبر، ولا تدل هذه الأفعال على الماضي القريب من الحاضر، وإنما تدل على أنَّ الحدثَ قَرُبَ وقوعه لكنه لم يحدث، سواء كان ذلك الحدث في الماضي البعيد، أو القريب، وتوكيد هذا الحدث يكون بـ(لقد كاد يفعل)، ونفيه بـ(لم يكد يفعل)، واستفهامه بـ(هل كاد يفعل؟)[6].

---

[1] همع الهوامع :378/4.

[2] ينظر: التذييل والتكميل: 91/1، 92.

[3] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، قدم له وبوبه: د. علي أبو ملحم، بيروت 1993م، ص/ 433.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م: 197/7.

[5] سورة الإسراء، آية: 74.

[6] ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري، منشورات الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط/1، 2002م: ص/51،50.

ثانياً: التّوقّع.

ومعنى التّوقع: أنّ الحدث كان متوقعاً قبل حدوثه، نحو قولك: (قد حضر محمّدٌ)، لقومٍ ينتظرون حضوره، جاء في الكتاب: "وأما(قد) فجواب لقوله: (لمَّا يَفْعَل)، فتقول:(قَدْ فَعَل)، وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"[1]، فلا يقال:(قد فَعَلَ) إلاّ لمنْ ينتظر الفعلَ ويسأل عنه[2].

ولإيضاح هذا المعنى يقول المبرِّدُ: "أمَّا (قَدْ) فأصلها أنْ تكون مخاطبة لقومٍ يتوقعون الخبر، فإذا قُلتَ:(قَدْ جَاءَ زَيْدٌ)، لم تضَعْ هذا الكلامَ ابتداءً على غيرِ أمْرٍ كان بينك وبينه، أو أمرٍ تعلم أنَّه لا يتوقعه"[3]، فقولك مثلاً:(قد ماتَ فلانٌ) هو إخبار لمن ينتظر الخبر، ولو أَخبره وهو لا ينتظره لم يقل:(قد ماتَ)، ولكن يقول:(مات فلان)[4].

والتّوقّع نوعان: **توقّع من المتكلِّم:** وفيه تدخل(قد) على فِعلٍ مستقبلٍ، كقولك:(قد ينزل المطر في شهر كذا).

وتوقّع من السّامِعِ: وفيه تدخل(قد) على فعلٍ ماضٍ أو حالٍ بمعنى المُضيّ، وقد حمل المفسرون على المعنى الثاني ما وقفوا عليه من نصوص، وكان الفعل فيها جميعاً ماضياً[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

---

(1) الكتاب: 223/4.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 147/8.

(3) المقتضب:335/2.

(4) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، بيروت، 1956م: مادة: قدد. 261/9 .

(5) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان: 114/4 .

أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾[1]، فـ(قد) عند الزّجّاج لقوم يتوقعون الخبر[2].

والزمخشري صنع ذلك أيضاً، وعلّق على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3]، قائلاً: "فقد حصل له الهُدى لا محالة، كما تقول: (إذا جِئْتَ فلاناً فقد أفلحتَ)، كأنَّ الهدى قد حصل فهو يخبر عنه حاصلاً، ومعنى التّوقع في(قد) ظاهر؛ لأنَّ المعتصم بالله متوقّع للهدى، كما أنّ قاصد الكريم متوقع للفلاح عنده"[4].

وقال ابن جنّي في قراءة حُذَيفة: (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَقَدْ انْشَقَّ الْقَمَرُ)[5]: "إنها تُفيد التّوقّع، فقد كان انشقاق القمر مُتوقعاً دلالة على قُرْب الساعة.... و(قد) إنما هي جواب وقوع أمْر كان متوقعاً، يقول القائل:(انْظر أَقَامَ زَيدٌ؟)، و(هَلْ قَامَ زَيدٌ؟)، و(أَرْجُو أَلاَّ يَتَأَخَّرَ زَيدٌ)، فيقول المُجِيبُ: قد وقعَ ما كان متوقّعاً"[6].

---

(1) سورة البقرة، آية:(99).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، منشورات عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1988م: 181/1 .

(3) سورة آل عمران، آية:(101).

(4) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، القاهرة، 1946م: 393/1، 117/2، 174/3، 484/4 .

(5) سورة القمر، آية:1، والقراءة المشهورة: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾.

(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م: 297/2.

ومّما حُمِل على معنى التّوقع أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا ءامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾[1].

فقد ذهب الزمخشري إلى أنَّ:(قد) وإنْ دخلتْ لتقريب الماضي من الحال ليصح أنْ يقع حالاً، أفادت أيضاً لِمَا فيها من معنى التوقع أنَّ أمارات النفاق كانت لائحة عليهم، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم متوقعاً لإظهار الله تعالى ما كتموه، فدخل حرف التوقع، وهو متعلّق بقوله: ﴿ءامَنَّا﴾، أي: قالوا ذلك وهذه حالهم[2].

واعترضه الطيبي بأن(قد) موضوعة لتوقع مدخولها وهو ههنا (عين النفاق)، فكيف يُقال: لإظهار الله تعالى ما كتموه؟ فالدخول في الكفر والخروج به إظهار له، فلذلك أدخل عليه حرف التوقع لا أنه عين النفاق ليحتاج إلى تجوز في رجوع التوقع إلى إظهاره، وإنَّ ظهور أماراته غير إظهار الله تعالى إياه بإخباره سبحانه عنهم، وأنهم متلبسون بالكفر متقلبون فيه خروجاً ودخولاً[3].

وأُجيب عن هذا الاعتراض بأنه لا شك أنَّ المُتوَقَّع ينبغي أنْ لا يكون حاصلاً، وكونهم منافقين كان معلوماً عنده صلوات الله تعالى وسلامه عليه، بدليل قول الزمخشري: "إنّ أمارات النفاق كانت لائحة عليهم"، فيجب

---

[1] سورة المائدة، آية: 61.

[2] ينظر: الكشاف: 263/2، وتفسير التحرير والتنوير: 247/6.

[3] ينظر: روح المعاني: 178/6.

المصير إلى المجاز والقول بإظهار الله تعالى ما كتموه[1]، لذلك قال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾، أي من الكفر، وفيه وعيد شديد لهم[2].

وكذلك حمل أبو السعود قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[3]، على معنى: التّوقع، فـ(قد) في هذه الآية أفادتْ: "ثبوت ما كان متوقعَ الثُّبوتِ من قبلُ، لا متوقعَ الإخبارِ به، ضرورةَ أنَّ المتوقعَ من حال المؤمنينَ ثبوتُ الفلاحِ لهم لا الإخبارُ بذلك، فالمعنى: قد فازوا بكلِّ خيرٍ ونجوا من كلِّ ضيرٍ حسبما كان ذلك متوقعاً من حالِهم، فإنَّ إيمانَهم وما تفرَّعَ عليه من أعمالهم الصالحةِ من دواعي الفلاحِ بموجب الوعدِ الكريمِ خلا أنَّه إنْ أُريد بالإفلاح حقيقةُ الدُّخولِ في الفلاح الذي لا يتحققُ إلاَّ في الآخرة فالإخبارُ به على صيغة الماضي للدِّلالة على تحققه لا محالةَ بتنزيله منزلةَ الثابتِ وإنْ أُريد كونُهم بحالٍ تستتبعُه البتةَ فصيغةُ الماضي في محلِّها"[4].

لكن ثمّة إشكال هنا، فالتوقع الذي ألصقه النحاة بـ(قد) غير متحقّق في صيغة الماضي؛ لأنَّ الفعلَ قد وقعَ وانتهى، وهذا ينافي كونه منتظَراً، فـ(قد) أصله حرف تحقيق للخبر، فهو من حروف توكيد الخبر، وهذا الإنكار منقول عن أبي حيان، إذ يقول: "لا يتحقّق التّوقّع في(قد) مع دخوله على الماضي؛ لأنّه لا يتوقّع إلاَّ المنتظر، وهذا قد وقعَ، والذي تلقّفناه في

---

(1) ينظر: روح المعاني: 178/6.

(2) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: 247/6.

(3) سورة المؤمنون، آية: 1 .

(4) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود: 487/4 .

أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلتْ على الماضي، وحرْفُ توقّع إذا دخلتْ على المستقبل، إلاَّ إنْ عُنِيَ بالتّوقّع أنّه كان متوقّعاً ثمّ صارَ ماضياً"[1].

وقال في موضع آخر: "وكذلك مَنْ أطلق أنّها للتوقّع فغير مُصِيبٍ؛ لأنَّ الماضي لا يمكن توقّعه"[2].

وإلى مثل ذلك ذهب ابن هشام، إذ يقول: "والذي يظهر لي أنّها لا تفيد التوقّع أصلاً، ... فلأنّه لو صحّ إثبات التّوقّع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقّع لصحّ أنْ يقال في:(لاَ رَجُلَ) بالفتح إنَّ(لا) للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال:(هلْ مِنْ رَجُلٍ)، ونحوه، فالذي بعد(لا) مُستَفهَم عنه من جهة شخص آخر، كما أنّ الماضي بعد(قد) متوقّع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقّع[3]، ولم يقل: إنها تفيد التوقع"[4].

وعبارة ابن مالك التي يراها ابن هشام حسنة قد ردّها ناظر الجيش بقوله: فـ"التوقع إنما يكون بالنسبة إلى الفعل المستقبل، ولو قال

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، منشورات مكتبة دار السلام، القاهرة، ط/1، 2007م: 9/ 4469.

(2) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1/1985م: ص/324 .

(3) ينظر: شرح التسهيل، لا بن مالك: تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/1، 1990م: 108/4.

(4) مغني اللبيب: 228/1.

المُصنِّفُ:(لتقريبه من الحال)، ولم يقل:(متوقّع) لكان له وجه، وهو أنّ المُقسَم عليه إذا كان فعلاً ماضياً مثبتاً قريباً من زمن الحال دخلتْ عليه (قد) نحو:(والله لقد قام زيدٌ)، وإنْ كان بعيداً لم تدخل نحو:والله لقام زيدٌ"[1].

وكلام ناظر الجيش- منْ أنَّ التوقع إنما يكون بالنسبة إلى الفعل المستقبل- فيه نظر، فالمضارع المُراد به الماضي، والماضي المراد به المستقبل كل ذلك يتوقف على مُسوّغ من الخارج، نحو:(لو تَقُومُ أمْسِ لَقُمْتُ)، و(إنْ قُمْتَ غَداً قُمْتُ)، فلولا (لو)، و(إنْ) ما ساغ إعمالُ (تقوم) في(أمس)، ولا(قُمت) في(غدٍ)[2]، وفي ذلك يقول صاحب الكليات: "الأفعال إذا وقعتْ قيوداً لِمَا له اختصاص بأحد الأزمنة، كان مُضيّها واستقباليتها، وحاليتها بالقياس إلى ذلك القيد، لا إلى زمان التكلّم، كما إذا وقعتْ مُطْلَقة مُستعملة في معانيها الأصلية"[3].

وحاول الزركشي الإجابة على هذا الإشكال بقوله: "معنى التوقع فيه أنَّ (قد) تدل على أنه كان متوقعاً منتظراً، قبل الإخبار به، ثم صار ماضياً، ولذلك تستعمل في الأشياء المُتَرَقَّبة"[4]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[5]، أي أنها كانت تتوقّع إجابة الله

---

(1) تمهيد القواعد: 9/ 4469.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 84/1، 85 .

(3) الكليات، للكفوي: 232/5.

(4) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات مكتبة دار التراث، القاهرة 1958 م: 305/4 – 308.

(5) سورة المجادلة، آية:(1).

لدعائها.

وإلى مثل ذلك ذهب الشيخ الطاهر بن عاشور بقوله: "فتعيّن أن حرف (قد) هنا مستعمل في التوقع، أي الإشعار بحصول ما يتوقعه السامع؛ قال في الكشاف: لأنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– والمُجادِلةَ كانا يتوقعان أن يسمع الله لمجادلتها وشكواها وينزل في ذلك ما يُفرّج عنها.اهـ

ومعنى التوقع الذي يؤذن به حرف (قد) في مثل هذا يؤول إلى تنزيل الذي يَتوقع حصول أمر لشدة استشرافه له منزلةَ المتردد الطالب"[1].

إذن فـ(قد) مع الفعل الماضي تفيد ثلاثة معان: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وهذه المعاني قد تجتمع وقد تفترق، فمن اجتماعها في آية واحدة، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾[2]، فقوله: (فقد رأيتموه) اجتمع فيه: التحقيق، والتوقع، والتقريب.

ومن اجتماع التحقيق والتّوقع كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾[3]، فهم كانوا يتوقعون النصر، وقد تحقق لهم؛ لأنَّ الرسول وعدهم بذلك، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[4].

وكذلك جمع الزمخشري بين معنى التقريب والتوقّع في قوله تعالى:

---

[1] ينظر: تفسير التحرير والتنوير: 8/28.

[2] سورة آل عمران، آية: 143.

[3] سورة آل عمران، آية: 123.

[4] سورة الأنفال: آية، 7.

﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾[1]، قال: "دخلتْ(قد) تقريباً للماضي من الحال، ولمعنى آخر، وهو أنَّ أمارات النّفاق كانتْ لائحة عليهم، وكان رسول الله- صلى الله عليه وسلّم- متوقّعاً لإظهار الله ما كتموه، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله: أي: قالوا ذلك وهذه حالهم"[2].

فالتّوقع والتقريب قريبان جدّاً من التوكيد، ويبدو ذلك في معاملة الأول معاملة المتحقق المؤكّد، وفي إشعار التركيب له في الثاني، وفي تقاربهما والجمع بينهما.

والحديث عن معنى التّوقع والتقريب يقودنا أيضاً للحديث عن مسألة أخرى ذات صلة بهذا المبحث، وهي:

- **أوجه التشابه بين(قد)، و(لمَّا):**

يقول سيبويه: "وأما(قد) فجواب لقوله: (لمَّا يَفْعَل)، فتقول: (قَدْ فَعَل)، وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"[3]، فالرتبة الواحدة لـ(قَدْ) و(لمَّا) جعلتهما في حقل واحد من حيث ائتلافهما مع الفعل بلا فاصل، وهو معنى عبارته: "فَمِنْ ثَمّ أَشْبهتْ(قَدْ) (لَمّا) في أنّها لا يفصلُ بينها وبينَ الفعْلِ"[4]. ويمكن حصر أوجه التشابه في النقاط التالية:

---

[1] سورة المائدة، آية: 61.

[2] الكشاف: 653/1.

[3] الكتاب: 223/4.

[4] الكتاب: 117/3.

1. تختصّ(لمَّا) بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[1]، وهي لنفي:(قد فَعَل)، فإذا قلتَ:(قد حضرَ)، فنفيه: (لمَّا يحضر)[2].
2. إنَّ المنفيّ بـ(لمَّا) مستمر النفيّ إلى حين التّكلُّم، فإذا قلتَ: (لمَّا يحضر زيدٌ)، فمعناه أنّه إلى الآن لم يحضر[3].
3. إنّ منفي (لمَّا) لا يكون إلاّ قريباً من الحال، وفيه معنى التّوقع، فقولنا:(لمَّا يحضر خالدٌ)، معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره، كقوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[4]، ومعناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقَهم له متوقّع[5]، فـ(لمَّا) لنفي (قد فَعَلَ)، و(قد) فيها معنى التّوقع[6]، فقولك: (قد حضرَ محمّدٌ)، معناه أنه كان متوقّعاً حضوره فحضر، و(لمَّا يحضر محمّدٌ)، معناه أنه لم يحضر، وهو متوقّع حضوره.
4. وقد تُستعمل (لمَّا) في غير المتوقّع أيضاً، نحو: (نَدِمَ ولمَّا ينفعه الندم)،[7] وكذلك (قد) ربّما جاءت في غير المتوقّع، فيجوز أن تقول:

---

[1] سورة الحجرات: آية: 14.

[2] ينظر: الكتاب: 460/1.

[3] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 278/2.

[4] سورة ص، آية: 8.

[5] ينظر: مغني اللبيب: 308/1.

[6] ينظر: الكتاب: 307/2.

[7] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 278/2.

(قدركب) لمن لم يكن يُتوقع ركوبه[1].

5. لا تقترن (لمَّا) بأداة شرْطٍ؛ وذلك لأنّ الشرط يليه مُثبت (لم)، تقول: (إنْ قامَ زيدٌ قامَ عَمروٌ)، ولا يليه مُثبت (لمَّا)، فلا تقول: (إنْ قد قام يدٌ)[2]؛ والسبب في ذلك أنَّ (لمَّا) إذا نَفَت الفعلَ صرفته إلى المُضيّ، ولا يحتمل أنْ يكون لغير المُضيّ، فهي مثل (قد) في الإثبات، فإنَّ (قد) إذا دخلتْ على الفعل الماضي تعيّنَ أنَّه للمُضيّ، ولا يصحّ صرْفه إلى الاستقبال[3].

6. يجوز الاستغناء بـ(لمَّا) عن ذِكْرِ منفيّها إذا دلّ عليه دليل، تقول: (قاربْتُ البلَد ولمَّا)[4]، أي: (ولمَّا أدْخله)، وكذلك (قد) فقد يُستغنى بها فلا يُذكر ما بعدها، كقول النابغة الذبياني[5]:

أَزِفَ التّرَحُّلُ غَيرَ أنّ رِكَابَنَا لمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنا وكَأَنْ قَدِ

وعلّق الحريري على البيت بقوله: "معنى قوله: (أَزِفَ)، أي: (اقترب)، إذ لو كان قد وقع لسارت الركاب، ومعنى قوله: (وكَأَنْ قَدِ)، أي: وكأنْ قد سارتْ، فحذف الفعل لدلالة ما بقي على ما ألقى، ونبّه على شدة التوقع وتداني الإيقاع له، والعربُ تقول في كلِّ ما يُتوقع حلوله ويرصد وقوعه: كَانْ

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 444/4، 445.

(2) ينظر: شرح التصريح: 247/2.

(3) ينظر: معاني النحو، للسامرائي: 10/4.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 279/1.

(5) البيت في ديوانه، ص/89، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/2، 1985م.

قَدْ، أي: كانَ قد وُجِدَ كونه وأظلَّ وقْعه"[1].

المبحث الخامس

معاني (قَدْ) مع المضارع

وردتْ صيغة(قدْ يَفْعَل) في القرآن الكريم مجرّدة من لام التوكيد في خمسة مواضع، وهي التي في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[2]، وقوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾[4].

ووردتْ صيغة(لقدْ يَفْعَل) باللاّم في موضعَين اثنينِ فقط، وهما، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾[6].

ومع قلّة مجيء(قد) مع المضارع فإنّ دلالة هذه الصيغة غير واضحة، إذ اختلف النحويون في تحديدها، فمنهم من رأى أنها **للتقليل**، ومنهم من رأى أنها **للتكثير**، وفريق آخر ذهب إلى أنها **للتحقيق** في موضعٍ دون موضع، وذهب غيرهم إلى أنها **للتوقّع**،وفريق آخر يرى أنّها **للتّشكيك**؟.

---

[1] درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة: ص/ 9.

[2] سورة البقرة: الآية (144).

[3] سورة الأنعام: الآية (33).

[4] سورة النور، آية: (63).

[5] سورة الحجر، آية:(97).

[6] سورة النحل، آية:(103).

ويبدو التباين واضحاً في هذه المعاني الذي يعكس تباين فهْم النحويين للنصوص التي بين أيديهم، وفي الآتي وقفةً مع تلك الدّلالات.

أوّلاً: التّحْقيق:

يقول الرضي: "هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدَّ فيه من معنى التحقيق"[1]، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، فهي هنا للتحقيق مجرّداً عن معنى التقليل، أو التكثير، وهذا يعني أنّ التحقيق هو المعنى الأصيل لـ(قد)، وأمّا بقية المعاني، كالتقليل، والتكثير، والتّوقع، هي معانٍ مضافة في بعض المواضع إلى هذا المعنى[2].

كما عدّ ابن مالك التحقيق من المعاني الملازمة لـ(قد)[3]، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾، أي: "علِمنا بأنّ الذي يقولونه يُحزنك محقّقاً فتصبّر"[4].

وجعل ابن هشام من معاني التحقيق قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[5]، فدخلتْ (قد) للتحقيق[6] .

وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾[1]، يقول أبو السعود: "والتَّسللُ الخروجُ من البين على التَّدريجِ والخفيةِ، و(قد)

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 444/4، 445.

[2] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 445/4، ومغني اللبيب: 197/1.

[3] ينظر: شرح التسهيل: 29/1، 108/4.

[4] ينظر: تفسير التحرير والتنوير:196/7، 197.

[5] سورة النور، آية:(64).

[6] ينظر: مغني اللبيب: 197/1.

للتَّحقيق، كما أنَّ (رُبَّ) تجيء للتَّكثير... أي يعلمُ الله الذين يخرجُون من الجماعة قليلاٌ قليلاً على خُفيةٍ، و(لِوَاذاً)، أي: مُلاوذةً بأن يستترَ بعضُهم ببعضٍ حتَّى يخرجَ، أو بأنْ يلوذَ بمن يخرجُ بالإذنِ إراءةً أنَّه مِنْ أتباعِه"[2].

في حين يرى ابن الحاجب أنَّ (قَدْ) الداخلة على المضارع نُقلتْ من معنى التقليل إلى معنى التحقيق[3]، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾[4].

وقوله: "نُقلتْ من معنى التقليل إلى معنى التحقيق"، يعني أنّ(قد) الداخلة على المضارع تفيد التقليل بالأصالة، وهو قولٌ مردود، فالتحقيق كما ذكر الرضيّ لا يفارق(قد)[5].

فكلّ هذه الآيات جاءت للتحقيق، ولا مجال فيها للقول بغير ذلك، وإتيان (قد) للتحقيق مع المضارع كثير جداً في القرآن العظيم[6].

ثانياً: التكثير:

يقول سيبويه: "وتكُون(قَدْ) بمنزلة ربّما"[7]، واستدل على ذلك بقول

---

(1) سورة النور، آية:(63).

(2) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 79/5.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات دار سعد الدين، دمشق، ط/ 1، 2005م: 146/2.

(4) سورة الأحزاب، آية:(18).

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 444/4.

(6) ينظر: أضواء البيان: 43/6 .

(7) الكتاب: 224/4.

الشاعر[1]:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

فـ(قد) هنا بمنزلة (ربَّما) في التكثير، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأنَّ الإنسان لا يفتخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة[2]. وعليه قول امرئ القيس[3]:

وَيَا رُبَّ يَوْمٍ قدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بآنِسَةٍ، كَأَنَّهَا خَطٌّ تِمْثَالِ

وكذلك ذهب الزمخشري في تأويل قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ إلى أنَّ(قَدْ) تؤدّي معنى التكثير إذا دخلتْ على المضارع وتكون بمعنى (رُبَّ) في خروجها إليه، والمعنى:(رُبّمَا نَرَىَ)، أي: وكثيراً ما نَرَى تقلّب وجهكَ، فوافقت(قَدْ) (رُبّما) في خروجها إلى معنى التكثير، وعليه قول زهير بن أبي سلمى[4]:

أَخِي ثِقَةٍ، لاَ تُتْلِفُ الخَمْرُ مَالَهُ وَلَكِنّهُ قَدْ يُهْلِكُ المالَ نَائِلُهْ

---

(1) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه، تحقيق: د. حسين نصار، مصر، 1957م: ص/49، وفي شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965م: 286/1، ورد قول أبي المثلم الهذلي.

ويتركُ القِرْنَ مُصْفراً أنامِلُهُ كأَنَّ في رَيْطَتَيْهِ نَضْخَ أَرْقَانِ

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 107/1.

(3) البيت في ديوانه: ص/136.

(4) البيت في ديوانه، شرحه وقدم له: الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1988م: ص/91 .

والمعنى: كثرة رؤية تقلّب الوجه، وكثرة إهلاك النائل للمال وزيادتهما[1].

وأضاف الزمخشري في موضع آخر أنها تفيد التوكيد مع الكثرة، كقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[2]، فـ"أدخلَ (قد) ليؤكّد عِلْمه بما هم عليه من المخالفة عن الدِّينِ والنّفاق"[3].

وخالف أبو حيان الزمخشري في إفادة(قد) للتكثير مبيّناً أنَّ هذا المذهب غير مشهور عند النحاة، وإنْ استدلّ له جماعة ببعض الأبيات النادرة، وأنَّ الكثير مفهوم أيضاً من سياق الكلام؛ لأنَّ الفخر والمدح لا يحصل بالكَرَم مرة واحدة، بل بكثرة وقوعه، ورأى أنَّ ذلك لو صحّ في الشعر لَمَا تُصُوِّرَ في نحو الآية الأخيرة؛ لأنَّ عِلْمه سبحانه وتعالى لا يمكن فيه التكثير والزيادة[4].

وهذا الأمر أيضاً يسري على قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، فأبو حيّان يرى أنَّ كثرة الرؤية لا يدل عليه اللفظ؛ لأنَّ تركيب(قَدْ) مع المضارع لم يوضع لمعنى الكثرة، وإنَّما فُهمتْ الكثرة من متعلّق الرؤية، وهو (التقلّب)، فمن رفع بصره إلى السماء مرة واحدة، لا يقال فيه:قلَّب بصره في السماء، وإنَّما يقال: قلّب إذا ردّد، فالتّكثير يُفهم من التقلّب الذي هو مطاوع التقليب، نحو: قطّعته فتقطع، وكسّرته فتكسر، وما طاوع التكثير ففيه

---

[1] ينظر: الكشاف: 342/1، 328/4، 329.

[2] سورة النور، آية:(64).

[3] الكشاف: 260/3 .

[4] ينظر: البحر المحيط: 437/6.

التكثير[1].

ويبدو أنّ مثل هذه الخلافات راجعة إلى أنَّ بعض النحاة والمفسرين لا يُقِرُّون بسلْب الأدوات شيئاً من معانيها، حفاظاً على المعنى الأصلي فيها، وهذا ما لمسناه بوضوح في كلام أبي حيان وإصراره على عدم دلالة (قد) على التكثير، ومع ذلك يمكننا القول بأنّ التطور له دوره في مثل هذه السياقات، فقد تؤدّي الأداة الأصلية معنى آخر مبايناً لها، تؤديه بالأصالة أداة أخرى، وهو ما يسميه بعضهم بالتبادل، ويحمله على قياس النقيض، كوقوع (رُبَّ)، و(قد) الموضوعَتين للتقليل، لمعنى التكثير[2].

إذن فخِلاف المفسّرين حول دلالة(قد) على التكثير ينطلق من طبيعة الأداة نفسها؛ لأنّ التكثير يقع على النقيض من معنى التقليل، ويقابله على نحو مستعمل عند الفصحاء العرب، ممّا يجعله أُسلوباً بيانيّاً مطّرداً من أساليبهم، ويجعل قول أبي حيّان قريباً من الصحّة، على أنَّ الاستمرار في هذا الأسلوب يمكن أنْ يطوّر المعنى وينقله من التقليل إلى التكثير، وهو الأصحّ، وبه نفسّر مذهب الآخرِينَ.

ثالثا: التقليل:

يقول الرمـاني: "إذا دخلت (قد) على المستقـبل دلّـتْ على التوقـــع

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 602/1.

(2) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط/1، 2001م: ص/700.

والتقليل"[1]، وأيّده ابن الخباز بقوله: "ومن عبارات المطارحين في(قد) أنهم يقولون: إنَّه حرف يصحب الأفعال، ويقرب الماضي من الحال، وزدته أنا: ويؤثر التقليل في فعل الاستقبال"[2]، نحو قولك: إنَّ الكذوبَ قد يصدُق، أي بالحقيقة يصدر منه الصِّدق وإنْ كان قليلاً [3].

وجعَل الزّركشي التقليل نوعان، **الأوّل:** تقليل وقوع الفعل، نحو:قد يجود البخيل، **والآخر:** تقليل متعلّق الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[4]، أي: ما هم عليه أقلّ معلوماته سبحانه[5].

والظاهر أنَّ(قد) في هذه الآية للتحقيق، وليستْ للتقليل كما زعم الزركشي، وغيره[6]، ولا يُتصوّر ذلك في حقّه سبحانه؛ لأنَّ عِلْمه تعالى لا يمكن فيه التقليل ولا التكثير[7]، بل هي على معنى التحقيق لا غير، فقد بيّن جلَّ وعلا في هذه الآية الكريمة أنّه يعلم ما عليه خلْقه، أي من الطاعة والمعصية وغير ذلك[8]، ومنْ زعمَ أنّها للتكثير، أو التقليل فغير مُصيبٍ[9].

---

[1] معاني الحروف، للرماني: ص/99.

[2] الغرة المخفية: 79/1.

[3] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 444/4، 445.

[4] سورة النور، آية:(64).

[5] ينظر: البرهان في علوم القرآن: 307/4.

[6] ينظر: الجنى الداني: ص/257.

[7] ينظر: البحر المحيط: 115/4.

[8] ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: د. بكر أبو زيد، ط/1، دار عالم الفؤاد، مكة المكرمة، 1426هـ: 43/6 .

[9] ينظر: النكت الحسان، لأبي حيان الأندلسي: ص/289.

وعلّق ابن هشام على قول من ذهب إلى دلالتها على التقليل في قولهم: قد يصدقُ الكَذوبُ، وقد يجودُ البخيلُ بقوله: "لم يُستفد التقليل مِنْ(قد)، بل من قولك: البخيلُ يجودُ، والكذوب يصدقُ، فإنه لم يحمل على أنّ صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً، إذ آخر الكلام يناقض أوله"[1].

وأوضح الدسوقي هذا الكلام قائلاً: "أي لأنَّ البخيل هو كثير البُخْل، والكذوب كثير الكَذب، ولو كان قوله (يصدق) معناه التكثير لحصل التنافي بين يصدق الدال على كثرة الصدق وبين الكذوب الدال على كثرة الكذب، ولو كان معنى يجود كثيراً لحصل التنافي بين (يجود) وبين (البخيل) فالدافع للتنافي هو حمْل (يصدق) و(يجود) على التقليل، و(قد) لتحقيق التقليل؛ لأنه ربّما يكون قلة الصّدق والجُود محمولة على الشك"[2].

إذن فتقليل المعنى لم يُستَفدْ مِنْ(قَدْ)، فلو قيل: البخِيلُ يَجودُ، والكَذُوبُ يصْدُقُ، لَفُهِمَ منه التقليل؛ لأنَّ الحُكْمَ على مَنْ شَأنه البُخْل بالجودِ، وعلى مَنْ شأنه الكَذِبَ بالصّدْق، إنْ لم يحمل ذلك قليلاً، كان الكلامُ كذباً؛ لأنَّ آخره يدْفع أوّله.

ولكنْ ما ذكره ابن هشام قد ردّه ناظر الجيش؛ إذ يقول: فـ"قولك: البخيلُ يجود، والكذوب يصدق، فهذا كذبٌ، وأمّا قولك: البخيل قد يجود، والكذوبُ قد يصدق، فهذا صِدْقٌ؛ وإنّما كان الأمر كذلك لأنَّ التركيب الذي

---

[1] مغني اللبيب: 231/1.

[2] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، مصر (د- ت): ص/ 253.

ليس فيه(قد) لم يُفهَم منه تقليلٌ، والتركيب الذي فيه(قد) فُهِمَ منه التقليل، فكيف يقال: إنَّ التقليل يستفاد مع عدم(قد)"[1].

رابعاً: التّوقّع:

التّوقع هو: طلب وقوع الفعل، ولا يلزم من توقّع الشيء وقوعه ولا ترجّح وقوعه، لجواز أنْ يوجد ما يمنع منه، وقيل: إنَّ التوقع تارة يكون للمتكلم وهو الأصل؛ لأنَّ المعاني الإنشائية قائمة به، وتارة للمخاطَب، وأخرى لغيره ممن له تعلق وملابسة به[2].

ويرى الرُّمَّاني أنَّ(قَدْ) إذا دخلت على المستقبل دلَّتْ على التوقع[3]، وأيّده في ذلك المالقي بقوله: "تكون مع المضارع حرف توقّع تارةً وهو الكثير فيها، نحو: قد يقومُ زيْدٌ، في تقدير جواب مَنْ قال: هل يقوم زيدٌ؟ أو لا يقوم، فإذا قلت في تقدير الجواب: قد يقومُ، أدخلتَ الاحتمال وتوقعت الوجود، وإنْ نفيتَ فقلت: قد لا يقوم، توقّعت العدم"[4] .

وأمّا أبو حيّان فيرى أنّ(قد) إذا دخلتْ على المضارع لفظاً ومعنى، فإنّها تدلّ على التّوقّع فيما يمكن ذلك، وإذا كان المضارع لا يمكن فيه التّوقّع كان بمعنى الماضي نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[5]،

---

(1) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 4470/9.

(2) ينظر: روح المعاني:18/12، 19.

(3) ينظر: معاني الحروف: ص/ 99.

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق 1975م، ص392.

(5) سورة النور، آية:(64).

أي: قد عَلِمَ[1].

ويرى ابن عطية أنّ التّوقّع نوعان: إما عند المتكلم، وإما عند السامع أو مقدراً عنده، فإذا كان الفعل خالصاً للاستقبال كان التوقّع من المتكلِّم، كقولك: قد يقومُ زيدٌ، وقد ينزلُ المطر في شهر كذا، وإذا كان الفعل ماضياً، أو فعْل حالٍ بمعنى المُضي مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[2]، فإن التوقع عند السامع وليس عند المُتكلِّم، فيخبره المتكلِّم بأحد المتوقعين؛ بل المتكلم موجب ما أخبر به، و ﴿نَعْلَمُ﴾ في هذه الآية من الله تعالى، وهي تتضمنَّ استمرار العلْم وقِدَمه، فهي تعمُّ المضي والحال والاستقبال[3].

وعلى ذلك يكون معنى الآية: قد أحطنا عِلْماً بتكذيب قومه له ومخالفتهم إيّاه، وحُزنك وتأسّفك عليهم، ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾[4]، وفي هذا تسلية للرسول صلى الله عليه وسلّم[5].

والتوقع عند الزكشي، هو نقيض (ما) التي للنفي، فعندما تقول: قدْ

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 2364/5.

(2) سورة الأنعام، آية:(33).

(3) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 2001م:285/2.

(4) سورة فاطر، آية:(8).

(5) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط/2، 1999م:250/3.

يخرجُ زَيدٌ، تدلّ على أنّ الخروج متوقَّع؛ أي: مُنتظَرٌ[1].

لكنَّ ابن هشام أنكر معنى التوقّع فيها، ففي نحو قولك: يقدم الغائب، فتوقّع القدوم مستفاد بدون (قد)؛ إذ الظاهر من حال المختبر عن مستقبل أنه متوقع له[2].

خامساً: الشّك والاحتمال[3]:

يقول الرماني: "وقد تستعمل في أنَّ الأمرَ يجوزُ أنْ يقعَ، ويجوز أنْ لاَّ يقعَ"[4]، وهي في هذه الحال تكون في موضع تشبه (ربّما)، وعندها تميل إلى الشك، كقولك: قد يكون الذي تقول[5].

ويرى الأصفهاني أنَّ (قد) إذا دخلت على المستقبل من الفعل فذلك الفعل يكون في حالةٍ دون حالة، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾[6]، أي: قد يتسللون أحياناً فيما يعلم الله ، فاحتمال(قد) إنّما هو لـ(يتسلّلون)، وليس لـ(يعْلَم) [7].

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 305/4.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 228/1.

(3) الشك فهو: "التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشاك"، وأما الاحتمال فهو: "ما لا يكون تصور طرفيه كافياً، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما"، ينظر: التعريفات، للجرجاني، تونس 1971م: ص/9، 68.

(4) معاني الحروف: ص/99.

(5) ينظر: لسان العرب:(قدد): 347/3.

(6) سورة النور، آية:(63) .

(7) ينظر: المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، منشورات مكتبة نزار مصطفى الباز،(د. ت): ص/402.

ومؤدى قوله هذا أنّ (قد) إذا دخلت على المستقبل تفيد احتمال وقوعه؛ لأنَّ وقوع الحدث إذا ترتب على حالةٍ فإنه لا يتحقق إلاَّ بتحقق هذه الحالة، أي أنه قد يقع وقد لا يقع.

ويرى الزعبلاوي أنَّ: "(قد) إنّما هي للشك أو الاحتمال عامّة، أمَّا الدلالة على التقليل، أو التوقع، أو التكثير، فمردّه إلى القرينة... ولو قلت: السماء تمطر في بلدنا شتاءً، وقد تمطر صيفاً، فهم أن الأصل في المطر أن ينزل لدينا في الشتاء، فإذا نزل صيفاً فهو قليل، وإذا قلت: قد يقْدمُ فلانٌ اليوم، وليس ثمة قرينة تتمّ على توقّع قدومه أو ضعف احتماله، كان مؤداه مجرد الاحتمال ليس غير"[1].

فالزعبلاوي إذن يذهب إلى أن معنى (قد) مع المضارع يكون تقليلاً إذا أوحى سياق الكلام بذلك أو دلت قرينة عليه، أما إذا لم توح القرائن بمعنى التقليل، فإن معناها هو الاحتمال لا غير.

ويبدو أن (قد) مع المضارع تأتي للمعاني التي قال بها النحويون، ومدار تحديد هذه المعاني هو السياق اللغوي، ثم إننا لو أمعنا النظر لوجدنا هذه المعاني متقاربة في دلالتها على الأغلب، فالتقليل والتكثير، والتوقع والاحتمال والشك، مفاهيم متضافرة، فالاحتمال والشك قد يتداخل مع التقليل والتكثير، والمتوقع قد يكون قليلاً وقد يكون كثيراً.

واستناداً لمَا تقدم، نبقى في حكمنا على معاني الأدوات وهو أنه مرتبط بفهمنا للنصوص التي ترد معها، فالدلالة لا يمكن أن تحسم بتعيين

[1] مسلك القول في النقد اللغوي، صلاح الدين الزعبلاوي، ط/1، دمشق، 1984م، ص/ 34.

معنى واحد نستطيع أن نقول إن الأداة تدل عليه؛ لأن النصوص الفصيحة لا تجعلنا نسلم بذلك.

المبحث السابع

مسألة صَرْفُ المضارع إلى الماضي

يقول سيبويه: "وتكُون(قَدْ) بمنزلة ربمّا"[1]، وتمسّك ابن مالك بظاهر هذا النصَّ وعلّق عليه قائلاً: "وإذا دخلتْ(قَدْ) على المضارع فهي كـ(رُبَّمَا) في التقليل، والصّرْف إلى معنى المُضيّ... فإطلاقه القول بأنّها بمنزلة (رُبَّمَا) تصريح بالتّسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المُضيّ، فإنْ خلتْ من معنى التقليل خلتْ من الصرف إلى معنى المضيّ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد"[2].

لكنَّ سيبويه لم يُبيِّن الجهة التي تكون فيها (قد) بمنزلة (رُبَّما)، وعدم التَّبيْينِ لا يدل على التسوية في الأحكام[3].

فما قصده ابن مالك أنَّ(قد) تتشابه مع(رُبَّ) في أمرين، هما: التقليل، وصرف المضارع إلى المُضيّ، فإنْ خلتْ(قد) من معنى التقليل خلتْ من الصرف إلى معنى المضيّ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[4]،أي: "علِمنا بأنّ الذي يقولونه

---

[1] الكتاب: 224/4.

[2] شرح التسهيل، لا بن مالك: 29/1، 108/4 .

[3] ينظر: التذييل والتكميل: 107/1.

[4] سورة الأنعام، آية:(33).

يُحزنك محقّقاً فتصبّر"[1]. ونظير ذلك قول الشاعر[2]:

وَقَدْ تُدْرِكُ الإنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ وَلَو كَانَ تَحْتَ الأَرْضِ سَبْعِينَ وَادِيا

يقول الخَفّافُ: "إذا كانتْ (قد) بمنزلةِ (رُبَّمَا) فما بعدها ماضٍ من جهة المعنى"[3]، واستدل على ذلك بقول الشاعر[4]:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنّه قال: (قَدْ تَرَكْتُ القِرْنَ)؛ لأنها إنما تُستعملُ حينئذٍ في الافتخار، والافتخارُ إنّما يكون بما قد وَقَعَ، فوضع المستقبل موضع الماضي[5].

وشَرْطُ التقليل في(قد) الداخلة على المضارع ليس واجباً، فقد تخلو(قد) من التقليل وهي صارفة لمعنى المضيّ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[6]، فالمضارع هنا في معنى الماضي[7].

ويرى أبو حيان أنَّ المضارع إذا كان لا يمكن فيه التّوقّع كان بمعنى الماضي،وجعل منه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[8]، أي: قد عَلِمَ[1].

---

[1] ينظر: التحرير والتنوير:196/7، 197.

[2] البيت لورقة بن نوفل، ينظر: خزانة الأدب: 246/1.

[3] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان: 108/1 .

[4] البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه: ص/49.

[5] ينظر: التذييل والتكميل: 108/1 .

[6] سورة البقرة، آية:(144).

[7] ينظر: شرح التسهيل، لا بن مالك:29/1، 108/4 .

[8] سورة النور، آية:(64).

[1] ينظر: ارتشاف الضّرَب: 2364/5.

وذكر أبو حيان أنّ من القرائن التي تصرف المضارع إلى المُضِيّ، عطْفُ الماضي على المضارع[1]، نحو قول الشاعر[2]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِيني

والمعنى: ولقد مَرَرْتُ.

والناظر لا يبذل جهداً في ملاحظة أنَّ مسألة صرف المضارع إلى المضي غير واضحة؛ ولا أدري على أيّ شيء استند ابن مالك في نصّه السابق، فما الفارق بين قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى﴾، وقوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾، فالنّص غامض، ولم يقدّم ابنُ مالِك تعليلاً ولا شواهد توضح مقصده.

وقد علّق أبو حيّان على ذلك قائلاً: "إنَّ صَرْفَ التغيير... إلى جانب اللفظ أولى من صَرْفه إلى المعنى؛ لأنَّ المحافظة على المعنى أولى، وليست الألفاظ كذلك؛ لأنها خديمةٌ للمعاني"[3].

وإنْ كان أبو السعود قد حمل قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ على التوقّع، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقع في رَوْعة ويتوقعُ من ربه عز وجل أن يحوله إلى الكعبة لأنها قِبلةُ إبراهيمَ وأدعى للعرب إلى الإيمان لأنها مفخرتُهم ومزارُهم ومَطافُهم ولمخالفة اليهود، فكان يُراعي نزولَ جبريلَ بالوحي بالتحويل، فجاء الجواب: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً

---

[1] ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان: 109/1 .

[2] البيت منسوب لرجل من بني سلول، ينظر: الكتاب: 24/3، وخزانة الأدب: 357/1.

[3] ارتشاف الضّرَب: 2364/5.

تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[1].

وخالفه الشنقيطي، وجعلَ(قد) الداخلة على المضارع في كل ما نزل من القرآن للتحقيق والتوكيد[2].

فالنحاة القدامى يرون أنَّ الفعل يعبّر عن مفْهومَينِ اثنين فقط، هما الحدث والزمن، وفي ذلك خلْط بين المستويات، فالحدث مجال الانقطاع والاستمرار في الفعل، والانقطاع يعبّر عنه بالصيغة (فَعَلَ)، والاستمرار يعبّر عنه بالصيغة (يَفْعَل)؛ أمّا الزمن فنتيجة لعلاقات الفعل مع سواه من أنواع الكَلِم في التركيب النحوي، أي أنَّ الحدث من وظائف الصيغة، والزمن من وظائف السياق، فالمستوى مختلف[3].

ثمّ إنَّ الأدوات المجاورة للفعل في السياق وظيفتها الدلالة على الهيئة، أي هيئة الفعل، ويقصد بها: معناه الإضافي المستفاد من السياق، فـ(قَدْ) تُعدُّ من الأدوات التي تتعاون مع صيغَتَي (فَعَلَ، ويَفْعَل) لبيان هيئة الفعل والدلالة على معناه بإضافة دلالة جديدة إليه، فإذا قلتَ: (قامَ زيدٌ)، صلح ذلك لجميع الأزمنة، وإذا قلتَ:(قَدْ قَامَ)، كان ذلك إثباتاً لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود، ولذلك صلح أنْ يكون حالاً، فقالوا: جاء زَيْدٌ قَدْ ضَحِكَ[1] .

---

[1] ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 221/1.

[2] ينظر: أضواء البيان: 43/6.

[3] ينظر: من قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط/1، 1995م، ص/73.

[1] ينظر: شرح المفصل، لا بن يعيش:110/8.

لكنّ النحاة المُحْدَثِين أَلقوا باللاَّئمة على القدامى، فالمخزومي يرى أنَّ "العربية إذا أرادتْ التعبير عن الماضي المطلق، والماضي التام، والماضي غير التام، لم تجد من الأبنية إلاَّ بناء (فَعَل) للتعبير عمَّا لا يعبر عنه في الإنكليزية إلاَّ بعدة صيغ، وإذا أرادت التعبير عن المستقبل باختلاف مجالاته الزمنية لم تجد إلاّ بناء (يَفْعل) للتعبير عن الحاضر والمستقبل، وهذا يعني أنَّ العربية قد أهملت المجالات الزمنية التي يتضمنها الزمن الواحد، كالماضي مثلاً، ولم يكن لديها من الأبنية ما تعبر به عن تلك المجالات"[1].

ويرى السامرائي أنَّ بناء (فَعَل)، وبناء(يَفْعل) لا يمكن أنْ يدلا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإنَّ الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة، فقد تشتمل على زيادات تُعِين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة[2].

والحق أن العربية لم تكتف بالتعبير عن الزمن في مستوياته المختلفة بالفعل وحده، ولم يغب عن بال النحاة القدامى ما للقرينة والسياق من أثر في تحديد زمن الفعل، فقد ذكر الرضي أكثر من ثماني دلالات زمنية لصيغة (فعل) تتنوع بحسب القرائن، كما أورد عددا مقاربا من الدلالات الزمنية لصيغة (يفعل)[1].

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه: ص/ 145.

[2] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي: ص/ 24.

[1] ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4/ 12-13 ، 28 – 29.

فالعربية بأدواتها وحروفها وصيغها قادرة على أداء أي معنى مهما دقّ، ولا يسعنا القول إلاَّ بما قاله الجواري مِنْ أنَّ: "الدلالة على الأزمنة المختلفة، كالماضي البسيط والماضي المركب، والحال، والاستقبال، والمستقبل المحكي في الماضي، والماضي المستمر، وغير ذلك من معاني الزمن، موجودة في العربية مثل وجودها في اللغات الحديثة ولكنها تحتاج إلى البحث والدراسة والتبويب والتنسيق"[1].

خاتمـة

– إنّ النحاة المتقدمين استقوا معاني الأدوات من استعمال العرب، ثم أخذوا يفسرون هذا الاستعمال تقودهم في ذلك الشواهد، والنظر إلى المعنى من أكثر من زاوية، فصار هذا المعنى أظهر عند فلان، وذاك أظهر عند آخر، غير أنّ بعضهم تمسك بمبدأ (المعنى الأصلي)، و(الاستعمال الواحد) وهو ما رفضه الباحث.

– إنّ معنى الأداة لا يتحصل حال كونها لفظة مفردة، بل يتحصل حال كونها لفظة في سياق، والسياق: مقال ومقام، ممّا يعني أنّ مقولة: إنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى بعينه مقولة فيها نظر؛ لأنّ السياق يستدعي التنويع والاتساع، لا المحاصرة والتقييد.

– ضرورة التّأكيد على العلاقة الوثيقة بين علم النّحو، وعلم التّفسير؛ وأنّ

---

(1) نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط/2، 1984م: ص/ 103،120.

هناك العديد من آي الذّكر الحكيم التي كان للنّحو الفصْلُ في توجيهِها، والفضْلُ في الوقوف على أغراضها ومعانيها.

– إنّ الاختلاف بين النَّحْويّين وما ينتج عنه من تعدّدٍ في التّحليل النَّحْويّ، كان له أسباب كثيرة؛ منها ما هو مقبول، وغايته نبيلة؛ ومنها ما هو مستهجن ناتج عن اجتهاداتٍ خاطئة، الهدف منها تحقيق رغباتٍ معيّنةٍ خاصّةٍ أو عامّةٍ.

وهذا الاختلاف كان نتيجة لأسباب كثيرة لعلّ بعضها يعود إلى المعايير التي اعتمدها النّحويّون في أثناء تقعيدهم للقواعد، وبعضها يعود إلى ما تحوّل عن هذه القواعد، وخرج عنها.

وكذلك فإنّ هذا الاختلاف في التّحليل النَّحْويّ بين النَّحْويّين، كان له أثرٌ واضحٌ وكبيرٌ في التّفسير، نتج عنه تنوّع في المعاني، وتعدّد في الدّلالات.

ولعلّ ما وقفنا عنده من آياتٍ من الذّكر الحكيم، وقمنا بدراستها وتحليلها في ضوء هذا الاختلاف بين النَّحْويّين، خير ما يعزّز دور هذه الاختلافات في تنوّع المعاني في القرآن الكريم؛ إذ إنّ كلّ وجهٍ إعرابيٍّ يفضي إلى معنىً، قد يخالف معنىً آخر قد أفضى إليه وجهٌ إعرابيٌّ آخر، وهكذا، ممّا يجعل الآية تنفتحُ على أغراضٍ عدّة، ومعاني جمّة، لعلّها تكون جميعها مقصودة، إذا كانت اختلافاتُ أصحابِها من نوعِ الاختلافِ المحمودِ المنضبط.

وصلى الله على سيدنا ومحمد وسلم تسليماً كثيراً

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط/1، 2001م.
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف: د. بكر أبو زيد، ط/1، دار عالم الفؤاد، مكة المكرمة، 1426هـ.
- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات دار سعد الدين، دمشق، ط/ 1، 2005م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/3، 1979م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط/1، 1993م.
- بدائع الفوائد، لابن قيّم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (د- ت).

- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات مكتبة دار التراث، القاهرة 1958 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، منشورات دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط/1، 2005م.
- التعريفات، لأبي الحسن الجرجاني، تونس 1971م.
- تفسير التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط/2، 1999م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، منشورات دار السلام، القاهرة، ط/1، 2007م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/1، 1992م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، مصر (د- ت).
- خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/4، 2004م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عُضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري، منشورات الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط/1، 2002م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1988م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: د. حسين نصار، مصر 1957م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ: علي فاعور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط/1، 1987م.
- ديوان كُثيّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، منشورات دار الثقافة، بيروت – لبنان، 1971م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/2، 1985م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطاء في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط/2، 1996م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالــقي، تحقيـق: أحمد محمد

الخراط، دمشق 1975م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- الزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1965م.
- شرح التسهيل، لا بن مالك: تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 2000م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، 1974م.
- شرح ديوان الأعشي، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، بإشراف: كامل سليمان، ط/1: ص/ 193.
- شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، ط/4، القاهرة 1959.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشـورات جامعــة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط/2،

1986م.

- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د- ت).
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، تحقيق: السّيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(د. ط).
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بغداد 2002م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، 1990م.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط/3، 1983م.
- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط/1، 2002م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1964م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، رجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، منشورات دار الحديث، القاهرة، 2008م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط/ 3، القاهرة، 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، القاهرة،

1946م.

- الكليّات: للكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/3، 1993م.
- لسان العرب، لابن منظور، بيروت، 1956م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط/2، مصر، 1979م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 2001م.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط/1985م.
- مسلك القول في النقد اللغوي، صلاح الدين الزعبلاوي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، دمشق، ط/1، 1984م.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط/2، مكة المكرمة 1986م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرون، منشورات عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1983م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي،

منشورات عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1988م.

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات شركة العاتك، القاهرة، ط/2، 2003م.
- المغني في النحو، لابن فلاح، تقي الدين أبي الخير منصور اليمني النحوي، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، مطبوعات دار الشئون الثقافية العامة، بغداد– العراق، ط/ 1، 1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط/6، بيروت 1985م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، منشورات مكتبة نزار مصطفى الباز،(د. ت).
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، قدم له وبوبه: د. علي أبو ملحم، بيروت 1993م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت (د– ت).
- من قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط/1، 1995م.
- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط/2، 1984م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت –

لبنان، ط/1، 1992م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، مسسة الرسالة، بيروت، ط/1/1985م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الكويت 1979م.